رنين أجراس الدكتور هلال وسياسات وزارة العمل (٢ من ٢)

حددنا في الأسبوع الماضي منطلقات وبرامج المنهج المتكامل الذي تنفذه وزارة العمل لمواجهة تحديات مسألة العمالة التي طرحها الدكتور هلال الشايجي في مقالاته المتعاقبة حول هذا الموضوع ولقد أشرنا في الاسبوع الماضي الى البرامج التي تخص الجانب العمالي وحده، ونتناول فيما يلي البرامج الخاصة بالتدريب والتي تساهم مساهمة فعالة في سد الفجوة بين مهارات وقدرات بعض طالبي العمل واحتياجات سوق العمل من المهارات وذلك على الوجه التالي:

١ - تمثلت روح الخلق والإبداع والتجديد والابتكار لدى وزير العمل والشئون الاجتماعية السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة في الاستراتيجية التي وضعها وأقرها مجلس الوزراء لتطوير البحرين لتكون مركزا اقليميا للتدريب وتنمية الموارد البشرية، ولقد حقق التنفيذ الجاد لبرامج هذه الاستراتيجية قيام أكثر من ٤٠ مؤسسة وشركة عالمية بفتح مراكز تدريبية أو مكاتب تمثيلية أو فروع لشركاتها في البحرين كما ان لدى الوزارة الآن عدة عروض من شركات عالمية أخرى ولا يعوق قبولها وتنفيذها سوى مشكلة توفير الأراضي اللازمة لإقامة مراكزها التدريبية وهكذا تتوافر فرص التدريب الملائمة لأبناء البلاد ولأبناء دول مجلس التعاون على أحدث النظم التدريبية.

٢ - تطوير العمل بالمجلس الأعلى للتدريب المهني ليتمكن من أداء اختصاصاته المحددة في مرسوم انشائه ومن المتوقع ان يشهد هذا العام أول سياسة عامة وأول خطة عامة للتدريب المهني في البحرين.

٣ - السعي الى الربط بين خطة البحرنة وبرامج معهد البحرين للتدريب ويحضرني بهذه المناسبة اننا تلقينا خطابا من وزير العمل نشرناه في عدد أخبار الخليج الصادر في ١٩٩٨/٢/٢٤ قال فيه الوزير «ان هذا الربط يمثل أساسا جوهريا لنجاح خطة البحرنة، كما انه يحقق الفعالية المطلوبة لبرامج معهد البحرين للتدريب اذ ان هذه البرامج يجب ان تستند وتعتمد على دراسة احتياجات أصحاب الأعمال من المعهد والوظائف والمهارات خلال السنوات القادمة حتى يتمكنوا من الوفاء بمتطلبات خطة البحرنة. وأضاف الوزير: ان التجارب السابقة أثبتت ان عدم تحديد الاحتياجات التدريبية أدى الى تعثر خطة تدريب العشرة آلاف وخطة تأهيل وتوظيف البحرينيين (١٩٨٩ - ١٩٩٤).

وقد ذكرت لجنة الخيارات الاستراتيجية بالنسبة للخطة الثانية ان اغفال تحديد الاحتياجات التدريبية أدى الى عدم قدرة البرامج التدريبية على توفير المهارات اللازمة لأداء بعض المهن والوظائف مما أدى الى احجام القطاع الخاص عن توظيف العمالة الوطنية، وأضاف الوزير انه يجب علينا الاستفادة من أخطائنا السابقة وتطوير عملنا بحيث نتجنب تعثر خطة البحرنة الحالية.

٤ - بذل جهود متميزة ومضنية لرفع الكفاءة الانتاجية للعامل البحريني من خلال تزويده بالمهارات والقدرات التي تمكنه من الحصول على فرصة العمل الملائمة وأداء أعماله بأعلى كفاءة ممكنة. وقد ذكر الاستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل في حديث صحفي نشرناه في العدد الصادر بتاريخ ٩٨/٩/٢٩ انه في خلال عام ١٩٩٧ تمكن معهد البحرين للتدريب من تدريب (٩١٦٦) متدربا بلغ عدد ساعات تدريبهم (١٦٧٨١٠١) رجل/ساعة بتكلفة قدرها (٣,٥٢٩,٠٥٤) دينارا كما قامت إدارة تنمية القوى العاملة بالوزارة بتدريب (٩٦٢) متدربا بلغت ساعات تدريبهم (٤٢٥٧٣١) رجلا/ساعة وبتكلفة قدرها (٢٤٨,٦٠٠) دينار، وبذلت مؤسسات القطاع الخاص جهودا متميزة في هذا المجال حيث تمكنت ١٠٠ شركة من تدريب (٢٠١٢٢) متدربا بلغت ساعات تدريبهم (١٢٩٦٧٥٧) رجلا/ساعة، وهذه الشركات من بين الشركات المعفاة من مساهمات التدريب ومن الشركات التي استفادت من مساهماتها في تدريب العاملين فيها، وقد بلغت تكلفة تدريب هؤلاء المتدربين (١٤,٧٣٥,٦٢١) دينارا، وقام المجلس النوعي للتدريب بقطاع البنوك والتأمين بتدريب (٣٨٩٧) متدربا بلغت ساعات تدريبهم (٧٧٥٣٧) رجلا/ ساعة بتكلفة قدرها (٨٣١,٦٠٠) دينار، وبذل المجلس النوعي للتدريب في قطاع التموين والفندقة جهودا متميزة في هذا المجال أيضا حيث قام بتدريب (٢١٣٧) متدربا بلغت ساعات تدريبهم (٥٨٠١٠٧) رجال/ ساعة بتكلفة قدرها (٤٥٤,١٣٦) دينارا وبذلك يكون اجمالي من تم تدريبهم خلال عام ١٩٩٧ (٣٦٢٨٤) متدربا بلغت ساعات تدريبهم (٤٠٥٨٢٣٣) رجلا/ ساعة بتكلفة قدرها (٢٠,٠٣٦,٠١١) دينارا.

٥ - في سبيل تحقيق ومواكبة ومسايرة احتياجات سوق العمل من القدرات والمهارات الذهنية والفنية تواصل وزارة العمل دراسة أربعة مشروعات هامة وأساسية هي:

مشروع التدريب الحرفي لتزويد المتسربين من مراحل التعليم المختلفة بالقدرات التي تمكنهم من الاندماج في سوق العمل بالاضافة الى غيرهم من طالبي العمل، ومشروع تحديد المستويات المهنية ليكون التدريب مواكبا للمستويات والتغيرات التكنولوجية العالمية ومسايرا لمتطلبات سوق العمل، ومشروع الارشاد والتوجيه المهني الذي يحدد لكل مؤسسات المجتمع دورا محددا ومساهمة فعالة في تغيير بعض الإتجاهات السلبية تجاه قيمة العمل في المجتمع ومعالجة بعض المفاهيم الخاطئة التي تؤدي الى احجام المواطنين عن العمل في بعض المهن والوظائف المتوافرة في سوق العمل، وأخيرا مشروع انشاء مجالس تدريبية نوعية تتبع قطاعات النشاط الاقتصادي الهامة ومثالها انشاء مجلس نوعي للتدريب في قطاع الصناعة ومجلس آخر في قطاع المقاولات وهكذا، وبذلك تنجح هذه القطاعات الاقتصادية في تخطيطها التدريبي وفي تنفيذ برامجها على غرار النجاح الذي يشهده الآن مجلس قطاع البنوك والتأمين ومجلس قطاع التموين والفندقة.

هذه هي بعض الجهود التي بذلتها وتبذلها وزارة العمل لتحقيق البعد الكيفي أو النوعي للعمالة الكاملة في مجال التدريب والتي يرجع الفضل فيها للاستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل بفضل قدراته المتميزة على الخلق والإبداع والتطوير والابتكار في أساليب العمل ولفكره السباق المتميز في الموقع الهام والمسئولية الرئيسية التي يتحملها وهو بحق الرجل المناسب في المكان المناسب، واننا نأمل ان تستفيد بقية دول مجلس التعاون الخليجي من هذا المنهج المتكامل لمواجهة تحديات مسألة العمالة.

أخبار الخليج
٢٩ مارس ٩٩م